

بيان عاجل للمكتب الوطني

تزامنا مع دخول المسيرة النضالية التاريخية لأطباء القطاع العام تحت لواء نقابتهم العتيدة النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام لشهرها التاسع بشراكة مع التنسيق الوطنية لطلبة الطب في المغرب و على مشارف تخليد ذكرى 25 ماي 2011 المجيدة و التي ستظل محفورة بحروف من ذهب في التاريخ الطبي كرمز للنضال و شاهدة على الحقوق المهضومة

و بعيد جولة الحوار الأخيرة بين وزارة الصحة و النقابة المستقلة التي تمحورت حول سبل إيجاد حلول عاجلة للملف المطلي المشروع

و في الوقت الذي كان الجسم الطبي ينتظر من الوزارة الوصية و من خلالها الحكومة المغربية التعاطي بشكل إيجابي و عملي و مسئول مع نقاط الملف المطلي و على رأسها تحويل الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته و البحث عن حلول جذرية للوضع الكارثية للمؤسسات الصحية من قبيل ندرة الموارد البشرية و ضعف المعدات الطبية و البيوطبية و غياب الحد الأدنى من الشروط الطبية لعلاج المواطن المغربي و ضعف الميزانية المخصصة للصحة...

و في ظل حالة الاحتقان و الغليان الشديدين اللتان يعيش على وقعهما قطاع الصحة تفاجئنا وزارة الصحة باختيارها الغير مفهوم للتصعيد، ففي تنافي واضح مع الحق الدستوري في الإضراب اتخذت خطوة الاقتطاع المجحف من أجور الأطباء في ما يشبه صب الزيت على النار ضاربة بعرض الحائط أعراض السكتة القلبية التي تتهدد القطاع الصحي المغربي و متجاهلة للمنطق السليم في تدبير الأزمات الاجتماعية.

إننا داخل المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام إذ نعبر عن تنديدنا الشديد بهاته الاقتطاعات الغير قانونية فإننا نؤكد أنه لا تراجع عن مسيرتنا النضالية حتى تحقيق المطالب المشروعة لأطباء، صيادلة و جراحي الأسنان بالقطاع العام و نحمل مسؤولية كل تصعيد إلى الحكومة المغربية كما نحني الجسم الطبي على انخراطه التلقائي و الكبير في كل المحطات النضالية السابقة و ندعو الأطباء إلى مزيد من الصمود و التعبئة و رص الصفوف نصره لكرامة الطبيب المغربي.

إن إيماننا راسخ داخل النقابة المستقلة هياكل و أطباء بعدالة قضيتنا و مشروعية مطالبنا و لا يوازي هذا الإيمان إلا تشبثنا بملفنا المطلي بكامل نقاطه و على رأسه تحويل الرقم الاستدلالي |509| كاملاً بتعويضاته لكل الدرجات، كمدخل للمعادلة، وهو مطلب أساسي لا تنازل عنه، وإحداث درجتين بعد درجة خارج الإطار، والرفع من مناصب الإقامة والداخلية، و توفير الشروط العلمية، بجميع المؤسسات الصحية، لعلاج المواطن المغربي...

أمام كل هاته المستجدات و تفعيلا للخطوات النضالية المقررة خلال اجتماع اللجنة الإدارية فقد تقرر انطلاق المرحلة الثالثة من البرنامج النضالي التصعيدي :

✓ **أسبوع غضب طبيب القطاع العام من 7 ماي الى 13 ماي 2018:**

+توقيف جميع الفحوصات الطبية بمراكز التشخيص من 07 إلى 11 ماي 2018

+الامتناع عن تسليم جميع أنواع الشواهد الطبية المؤدى عنها بما فيها شواهد رخص السياقة باستثناء شواهد الرخص

+المرضية المصاحبة للعلاج طيلة أسبوع الغضب

+وقفه وطنية مع اعتصام يوم 13 ماي 2018 أمام وزارة الصحة بالرباط ابتداء من الساعة العاشرة صباحا

✓ إضراب وطني لثمانية و أربعين ساعة يومي الأربعاء 23 ماي و الخميس 24 ماي 2018 باستثناء أقسام الإنعاش و المستعجلات

✓ ندوة صحفية وطنية يوم 25 ماي لتشريح واقع قطاع الصحة

✓ مقاطعة الأعمال الإدارية الغير الطبية (التقارير الدورية. سجلات المرتفقين...)

✓ مقاطعة القوافل الطبية العشوائية أو ذات الشبهة السياسية

✓ دعوة الأطباء اللذين تعرضوا للاقتطاع من الأجور إلى ربط الاتصال الفوري بالمكاتب المحلية و الجهوية للنقابة المستقلة لرفع دعاوى قضائية بالمحكمة الإدارية ضد الاقتطاعات

✓ الاستمرار في إضراب الأختام الطبية و حمل الشارة 509 و فرض الشروط العلمية للممارسة الطبية داخل المؤسسات الصحية

✓ مراسلة الحكومة المغربية و تحميلها مسؤولية أي تصعيد مستقبلي مع الإعداد قانونيا و تنظيما للخطوات التصعيدية النوعية و الغير مسبوقه بما فيها الإضراب بالمصالح الحيوية في أفق تعميمه على كل المستشفيات بجهات المملكة دون استثناء و ملأ الاستمارات الخاصة بالهجرة الجماعية و ستكون لنا عودة بالتفصيل لهاته المحطات النضالية في بيان لاحق.

فإما أن نكون أولاً نكون

و عاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، نقابة عتيده، مستقلة، جامعة و موحدة و مناضلة.

عن المكتب الوطني

النقابة المستقلة لأطباء
القطاع العام
المكتب الوطني
د. المنتظر الكلوي

